ISSUE 10 December 2020
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 10 ديسمبر 2020

# منظمة الأمم المتحدة (وطبيعة دورها ونشأتها)

أ.الهادي العربي جامع

قسم التاريخ–كلية الآداب والعلوم قصر خيار/جامعة المرقب

**Abstract**

This research studies the stages that the United Nations went through since it was an idea, as most of those important conferences that contributed to the establishment of the United Nations were highlighted.

In addition, we will define the role of the major countries that tried from the beginning to give themselves something that would enable them to play an important role in the future according to their own interests, and this is what was achieved for them through the acquisition of permanent membership in the Security Council and the possession of the right of veto, thus transforming the United Nations from an organization protecting the international peace to an organization that protects the interests of the great powers at the expense of other peoples who are members of the organization.

**الملخص**

تناول هذا البحث المراحل التي مرت بها الأمم المتحدة منذ أن كانت فكرة، حيث تم تسليط الضوء على أغلب تلك المؤتمرات المهمة التي مهدت لتأسيس الأمم المتحدة، وكيف أن الدول الكبرى حاولت منذ البداية أن تعطي لنفسها شيء يمكنها من أن تلعب دوراً مهماً في المستقبل وفقاً لمصالحها الخاصة، وهذا ما تحقق لها من خلال اكتساب العضوية الدائمة في مجلس الأمن وامتلاك حق النقض، وبالتالي تحولت الأمم المتحدة من منظمة حامية للسلم الدولي إلى منظمة تخدم مصالح الدول الكبرى على حساب الشعوب الأخرى الأعضاء في المنظمة.

**مقدمة**

لقد عاشت المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها حتى الآن عدة صراعات وحروب من أجل السيطرة والنفوذ، وقد لقي الملايين حتفهم نتيجة تلك الصراعات، لذا أصبح لزاماً على البشرية التفكير لإيجاد طريقة أو وسيلة للحد من تلك الصراعات والحروب، والبحث جدياً عن حياة يسودها السلم والأمن لكل سكان الأرض، ومع تطور المجتمعات الإنسانية إلى أن وصلت إلى مرحلة البحث عن تنظيم دولي أو إقليمي يصلح لتنظيم العلاقات الدولية فيما بين الدول إلى أن وصلت إلى استحداث ما يسمى حالياً بالمنظمات الدولية بمفهومها الحديث، وكانت أول محاولة جدية في هذا الإطار بعقد اجتماع عرف بمعاهدة (وستفاليا) سنة 1648م لتقنين العلاقات الدولية على أساس التعاون المشترك بدلاً من السيطرة والإخضاع [المقرحي، 1991: ص56].

وتلى هذه الخطوة خطوة جديدة تمثلت في عقد صلح (اوترخت) سنة 1713م، حيث تم بعده توقيع معاهدة الحياد المسلح عام 1780م بين بعض الدول الأوروبية، إلى غير ذلك من المعاهدات والأحلاف التي تهدف إلى وضع أسس للعلاقات بين بعض الدول في تلك المرحلة.

من خلال ذلك يتضح لنا أن أغلب تلك المحاولات كانت إقليمية ومقتصرة على الدول الأوروبية، إلاَّ أنَّه بعد الحرب العالمية الأولى سمح لبعض الدول الغير أوروبية بالانضمام إلى تلك المعاهدات، وبالتالي أخذت الصفة الدولية [عرفة، 1993: ص10]. ونظراً للتقدم العلمي الذي شمل كافة مناحي الحياة وخاصة في مجال الصناعة العسكرية وظهور ما يسمى بالاستعمار الأوروبي، فقد أصبح لكل دولة مصالح خصوصاً الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، وخوفاً من عودة الصراعات من جديد لذلك أصبح لزاماً البحث عن أداة جديدة تنظم من خلالها العلاقات الدولية خصوصاً بعد ظهور وانتشار الحركات التحررية بين الشعوب الواقعة تحت سيطرة الاستعمار ومطالبة تلك الشعوب بالاستقلال والعيش على قدم المساواة مع باقي شعوب العالم تحت قانون دولي يحمي تلك الشعوب.

بدأت الحاجة إلى البحث من جديد عن منظمة دولية تكون قادرة على الحيلولة دون تكرار مآسي الحرب العالمية الأولى، وبالتالي إيجاد آلية قانونية لفض المنازعات التي تثار بين الدول مستقبلاً وحفظ السلام العالمي، حيث نجد ذلك في العديد من البيانات الصادرة في خطب بعض رؤساء العالم تزامناً مع طرح العديد من المشاريع والأفكار بالخصوص، مثل المشروع الأمريكي البريطاني المسمى بـ(لجنة هيرسن . ميلي) التي وضعت أساس مشروع عصبة الأمم التي أُقرت عقب مؤتمر الصلح في إبريل (1919) بفرساي [شبكة المعلومات الدولية].
ونظراً لأنَّ منظمة الأمم المتحدة قد بنيت على أنقاض عصبة الأمم لذلك وجب تسليط الضوء ولو قليلاً على تلك المنظمة للوقوف على طبيعة وظروف نشأتها وأسلوب عملها وأسباب فشلها، وبالتالي فسح المجال للتفكير في إيجاد تنظيم دولي بديل والذي عرف لاحقاً بمنظمة الأمم المتحدة.

**عصبة الأمم**

هي أحد المنظمات الدولية التي تأسست عقب الحرب العالمية الأولى وتحديداً عقب مؤتمر باريس للسلام سنة 1919م الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، وهي أيضاً أول منظمة دولية هدفت إلى الحفاظ على السلام العالمي، وصل عدد الأعضاء فيها إلى (58) عضو تقريباً، وكان من ضمن أهدافها منع قيام الحروب مجدداً عبر ضمان الأمن المشترك بين الدول والحد من انتشار الأسلحة وتسوية المنازعات الدولية عبر الوسائل السلمية مثل المفاوضات والتحكيم الدولي .... إلى غير ذلك من الأهداف [شبكة المعلومات الدولية].

صيغ ميثاق العصبة من قبل جمعية مختصة، حيث تم الإعلان عنها رسمياً في يونيو 1919م، والغريب في الأمر أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بالتصديق على ميثاق العصبة، علماً بأنّها من أكثر الدول تحمساً

لإنشاء عصبة تحول دون تكرار سفك الدماء حيث أكد الرئيس الأمريكي (ويلسون) في خطاب له أمام الكونغريس المشهور بمبادئه الأربعة عشر(*).

عقدت العصبة أول اجتماع لها منتصف يناير سنة 1920م، حيث كانت تتكون من جمعية عامة ومجلس العصبة وأمانة عامة وبعض المنظمات المتخصصة الأخرى، والشيء المهم في هذا الإطار هو الآلية التي يتم بها اتخاذ القرار، فقد كان عن طريق الإجماع فيما يخص قرارات الجمعية العامة ومجلس العصبة. ومع مرور الأيام وظهور مصالح جديدة للدول الكبرى أثبتت العصبة عجزها عن حل المشكلات الدولية المطروحة أمامها في تلك الفترة؛ لأنَّ (الدول الكبرى) لم تحترم أي قرار يصدر عن العصبة؛ لأنّها بكل بساطة لا تمتلك القوة العسكرية الخاصة بها، بل تعتمد على القوة العسكرية للدول العظمى، وهذا ما شجع تلك الدول على رفض التصديق على أي قرار يتعارض مع مصالحها، بل وصل بالبعض منهم إلى تحديها مثل القرار الذي أصدرته العصبة والذي يتهم جنوداً إيطاليين باستهداف وحدات من الصليب الأحمر أثناء الحرب الإيطالية الحبشية الثانية، فكان رد الحكومة الإيطالية على لسان موسوليني في غاية الاستهتار والرفض(*).

كذلك الحال مع الشكوى الذي رفعها أحد أفراد الجالية اليهودية بخصوص سوء معاملة الحكومة الألمانية لليهود فوق أراضيها، حيث تبنت العصبة قراراً يسمح لخبراء من العصبة بالإشراف على وضع الأقليات في ألمانيا، فما كان من الحكومة الألمانية إلاَّ أنّها ماطلت في تنفيذ القرار حتى انتهاء أجله وعادات وجددت قوانين ملاحقة الأقليات وكان فشلها الأكبر في عدم قدرتها على منع الحرب العالمية الثانية، والأغرب من ذلك هو إجازتها لقانون وصاية الدول الكبرى على الدول الصغرى تحت حجج واهية.

بعد أن فشلت عصبة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها والتي كانت على رأسها حفظ السلم العالمي لمنع اندلاع أي حرب جديدة [شبكة المعلومات الدولية]، وكذلك عدم التزام الدول الأعضاء فيها وخاصة الدول الكبرى بما يصدر من قرارات ودخول العالم في حرب جديدة قد تكون أكثر دماراً من سابقتها، ونظراً للتطور السريع في صناعة الأسلحة وتقدم المواصلات، لذلك بات الجميع مقتنعاً بفشل العصبة في تحقيق أهدافها(**)، فبدأ البحث عن إيجاد البديل والحرب لازالت مشتعلة، حيث تم عقد العديد من الاجتماعات بين قادة الدول الكبرى للتشاور والبحث عن تنظيم دولي جديد يهدف إلى تنظيم العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب ويحافظ على مصالح الدول الكبرى لاحقاً.

---

*- نص المبدأ الأخير من ذلك الخطاب ".. يجب تشكيل جمعية عامة للأمم المتحدة بموجب المواثيق المحددة لغرض منح ضمانات متبادلة من الاستقلال السياسي للدول الكبرى والصغرى على السواء..."

*- قال موسوليني "إن العصبة لا تتصرف إلاّ عندما تسمع العصافير تصرخ من الألم. أما عندما ترى العقبان صريعة فلا تحرك ساكناً.

**- كذلك من أسباب فشل العصبة ضرورة حصول أي قرار على الإجماع وكذلك ظهورها بمظهر الضعيف أمام الاعتداءات الدولية كذلك عدم امتلاكها لوسائل الردع من قوات خاصة بها ...

وسوف يتم تسليط الضوء على تلك المرحلة من المشاورات حتى نستطيع أن نتلمس الحقيقة، وبالتالي معرفة الإجابة عن بعض الأسئلة ومنها هل نجحت المنظمة الأممية في تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها؟ أم أنَّ الإخفاق كان حليفها مثل سابقتها عصبة الأمم؟ ومن كان وراء ذلك الفشل؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات لابد من تتبع مراحل التأسيس خطوة خطوة للوقوف على الحقيقة ومعرفة الظروف السياسية في تلك الفترة لذلك لابد من تسليط الضوء على الأهداف والمبادئ وكذلك الميثاق.

**مرحلة التأسيس**

استعمل مصطلح الأمم المتحدة لأول مرة للإشارة إلى الدول التي استجابت إلى وثيقة الأطلنطي الصادرة في 14-8-1941م [عرفة، 1993: ص123] عقب اجتماع الرئيس الأمريكي (روزفلت) مع (تشرشل) رئيس وزراء بريطانيا على ظهر بارجة حربية في المحيط الأطلنطي، والتي نصت في بعض بنودها احترام حقوق الشعوب في اختيار حكوماتهم وسيادة كل دولة ونزع السلاح وعدم إتباع سياسة التوسع ... إلخ.

ولتتبع المراحل التي تلت إعلان تلك الوثيقة لابد من تتبع تلك المؤتمرات حسب ترتيبها وهي:

1. تصريح الدول المشتركة في الحرب إلى جانب الحلفاء بتاريخ أول يناير 1942م.
2. مؤتمر طهران في ديسمبر 1943م.
3. مؤتمر دمبارتون اوكس في أغسطس، أكتوبر 1944م.
4. مؤتمر يالطا فبراير 1945م.
5. مؤتمر سان فرانسيسكو 1945م.

هذه هي أهم المؤتمرات التي عقدت في فترة الحرب والتي على أساسها تم تأسيس الأمم المتحدة، وسوف نتحدث عن كل مؤتمر بشيء من الإيجاز، لكي يمكننا وضع مقارنة ولو بسيطة بين ما كان مطروحاً في تلك المؤتمرات وبين ما تم الاتفاق عليه لاحقاً.

**أولاً- تصريح الدول المشتركة في الحرب إلى جانب الحلفاء يناير 1942م**

جاء هذا التصريح من خلال البيان الذي وقع عليه ممثلو ستة وعشرون دولة وهي الداخلة في الحرب ضد المحور وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي سابقاً وأمريكا والصين، حيث تضمن ذلك التصريح دعوة الدول الأخرى بالانضمام إليه وقيام منظمة دولية تهدف إلى استتباب السلم والأمن الدولي [عرفة، ط 1993: ص123]، ثم تلاه اجتماع آخر في موسكو في أكتوبر 1943م وحضره ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي سابقاً والصين وصدر عنهم وثيقة مهمة تعاهدوا فيها بإقامة السلام والأمن في نطاق تنظيم دولي تكون العضوية فيه مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام، ثم جاءت الخطوة الأخرى وهي مؤتمر طهران.

**ثانياً– مؤتمر طهران**

عقد هذا المؤتمر في الأول من ديسمبر 1943م بمدينة طهران، حيث ضم كلاً من (ستالين، روزفلت، تشرشل) والذي كان مخصصاً لفتح جبهة جديدة ضد ألمانيا، إلاَّ أنَّ جانباً من ذلك الاجتماع قد خصص للنظر في إمكانية إقامة نظام للسلام العالمي يجنب العالم ويلات الحرب، وانفض هذا المؤتمر دون وضع رؤية واضحة المعالم للكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق السلام والأمن، وبالتالي لابد من مواصلة الجهود.

**ثالثاً– مؤتمر دمبارتون أوكس**

عقد هذا المؤتمر في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً في مدينة (دمبارتون اوكس) في أغسطس سنة 1944م؛ لمحاولة وضع الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وقد ضم ذلك الاجتماع في مرحلته الأولى إلى جانب الاتحاد السوفييتي سابقاً بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أمّا في المرحلة الثانية ضم ممثلين من الولايات المتحدة مع ممثلين من الصين في أكتوبر من نفس السنة(*) [شبكة المعلومات الدولية].

أسفرت تلك الاجتماعات عن طرح عدة مقترحات التي على أساسها تم وضع الأسس للمنظمة المقترحة (الأمم المتحدة)، لم تكن تلك المقترحات في شكل قانوني دستوري، بل كانت مجرد أفكار ووجهات نظر حتى يتم عرضها على حكومات تلك الوفود، وبالتالي مناقشتها بشكل أوسع فيما بعد ومن تلك الأفكار المقترحة:

1- الغاية من إقامة التنظيم الجديد (الأمم المتحدة) هو حفظ السلم والأمن الدوليين وكيفية اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمنع تهديد السلام.

2- المنظمات التي تضمها الأمم المتحدة مثل الجمعية العامة وتم توقيع عضويتها واختصاصها وما هو دورها المستقبلي، وكذلك مجلس الأمن وشكل العضوية فيه، فقد أشارت تلك المقترحات إلى أنّه يتألف من خمسة عشرة دولة مقسمة إلى مجموعتين تضم المجموعة الأولى الدول الكبرى (أمريكا، بريطانيا، الصين، فرنسا، الاتحاد السوفييتي) والتي سميت بـ(الدول دائمة العضوية)، وهذه الخطوة قد تكون أحد الأخطاء التي وقع فيها عند صياغة الميثاق والمشرعون فيما بعد، والتي أثرت سلباً على عمل الأمم المتحدة لاحقاً، أمّا الأعضاء الآخرين وعددهم عشرة أعضاء فهم من باقي الدول يتبادلون على العضوية كل سنتين، كذلك تم توضيح الآليات التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها في حال فشل أطراف النزاع في فض أي مشكلة بالمفاوضة أو الوساطة أو التحكيم، تاركاً الخيار في اتخاذ ما يلزم من تدابير بما فيها الحصار واستخدام القوة [شبكة المعلومات الدولية].

---

*- لم تشترك الصين في الاجتماع الأول بسبب الخلاف مع الاتحاد السوفييتي حول الصراع الصيني الياباني.

لقد كانت تلك المقترحات غير واضحة خصوصاً ما يخص آلية عمل مجلس الأمن؛ لأنّها لم تشر إلى حق الدول الخمسة دائمة العضوية في التصرف من ذاتها؟ أم لابد من الرجوع إلى باقي الأعضاء في المجلس الغير دائمين؟ أم الرجوع إلى الجمعية العامة باعتبارها تضم كافة الدول التي سوف تصبح أعضاء في الأمم المتحدة؟ سؤال يحتاج إلى إجابة.

انتهى ذلك المؤتمر والذي يعتبر الأساس الأول لتلك المنظمة التي عرفت لاحقاً بالأمم المتحدة، ومع هذا يظل الغموض قائماً خصوصاً ما يتعلق بحق النقض الذي امتلكته الدول الكبرى، وتواصلت المشاورات من جديد، حيث تمت الدعوة هذه المرة إلى مؤتمر جديد عرف بمؤتمر يالطا.

**رابعاً– مؤتمر يالطا**

عقد هذا المؤتمر في فبراير سنة 1945 وحضره رؤساء كلاً من الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، والولايات المتحدة(*)، وتم إقصاء فرنسا مؤقتاً بسبب العداوة الشخصية بين روزفلت وديغول. كان الهدف من المؤتمر هو تنظيم حالة السلم ما بعد الحرب وإعطاء الشعوب المحررة من النازية الحق في تقرير المصير، جاءت الدعوة إلى هذا المؤتمر من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت وكان مقترحاً في البداية أن يعقد في أرض محايدة من دول البحر المتوسط، واقترحت قبرص ومالطا واليونان ولكن حالة ستالين الصحية لم تسمح له بالسفر بعيداً، وأخيراً اختيرت يالطا.

الملاحظ على هذا المؤتمر أنّه كرّس أغلب وقته لمناقشة الأمور التي تتعلق بالحرب خصوصاً وأنَّ ميزان القوة أصبح لصالح الحلفاء، وبالتالي انصب أغلب النقاش على وضع ألمانيا ما بعد الحرب وعلى وضع أوروبا بشكلٍ عام، كذلك تم الضغط من قبل المشاركين على ستالين لكي ينضم إلى الحلفاء ضد اليابان فيما سمي بحرب المحيط الهادي، حيث كان للسوفييت مطالبهم الخاصة، ولكن الذي يهمنا في هذا الجانب هو موافقة الاتحاد السوفييتي على الانضمام إلى الأمم المتحدة وإعلامه بالمفهوم السري لصيغة التصويت الذي يتضمن حق النقض (الفيتو) للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبالتالي ضمنت كل دولة عظمى حق التصدي لأي قرار لا يتماشى مع مصالحها مستقبلاً، وهنا يطرح السؤال: من أعطى لتلك الدول هذا الحق؟ وهذا يعتبر مخالفاً لمبادئ الأمم المتحدة وللميثاق نفسه.

وبرزت خلال المناقشات بعض الخلافات من بينها نقطة الخلاف التي أثارها تشرشل حول إشراك فرنسا في لجنة مراقبة الحلفاء لألمانيا، حيث رفض ستالين هذا المقترح، وسويت هذه المشكلة لاحقاً [شبكة المعلومات الدولية]. كانت تلك أهم النقاط أمّا باقيها فهو يتعلق بتسويات ما بعد الحرب، بعد ذلك تواصلت الجهود من أجل التعجيل لوضع تصور نهائي لميثاق الأمم المتحدة والتوقيع عليه من قبل الدول المشاركة، حيث تم توجيه الدعوة مجدداً لعقد مؤتمر بالخصوص.

*- حضر المؤتمر الرؤساء ستالين ـ روزفلت ـ ومثل بريطانيا تشرشل.

**خامساً– مؤتمر (سان فرنسيسكو)**

في هذا المؤتمر تحديداً تم التوقيع على الميثاق، فقد تم توجيه الدعوة إلى حوالي 46 دولة بما فيها الدول الأربع الكبرى (أمريكا، الاتحاد السوفييتي، بريطانيا، الصين)، ونظراً لضخامة الأعداد الحاضرة وكثرة الآراء المطروحة، فقد تم تشكيل لجان مختصة وتم الالتجاء إلى التصويت لأي عمل ينجز بنسبة الثلثين قبل تقديمها للاجتماع العام، كما تم تشكيل لجان تسيير من رؤساء الوفود مهمتها تقديم تقرير حول المسائل والمبادئ العامة [عرفة، مصدر سابق: ص123].

قسم الميثاق المقترح إلى أربعة أقسام وفوضت اللجان في النظر إلى كل قسم وهي على النحو التالي:

- **اللجنة الأولى**: عملت على المقاصد العامة (الأهداف) والمبادئ والعضوية.
- **اللجنة الثانية**: عملت على السلطات الممنوحة والمسؤوليات.
- **اللجنة الثالثة**: عملت على مجلس الأمن.
- **اللجنة الرابعة**: مهمتها وضع مسودة النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية.

أشرف على وضع تلك المسودة لجنة مكونة من 44 قاض إضافة إلى مناقشة عدة قضايا مثل المعاهدات الدولية والمنظمات الإقليمية التي تأسست قبل الأمم المتحدة، أمّا بخصوص حق النقض (الفيتو) الذي جعلته الدول الكبرى من حقها، فقد أثار جدلاً واسعاً لدى الدول الأعضاء الأخرى خاصة الدول الصغرى منها؛ لأنّها خشيت من أن تحدث مشكلة في العالم تكون الدول الكبرى طرفاً فيها، فكيف يكون حال الطرف الآخر وكيف سيكون موقف مجلس الأمن من هذه الحالة؟ كذلك لو أصدر مجلس الأمن قراراً يمس أحد الدول الكبرى فهل للمجلس القدرة على تنفيذه؟ إلى غير ذلك من التساؤلات التي طرحت، لذلك حاولت بعض الوفود إيجاد نوع من التوازن وذلك بتقويض أو تخفيف سلطة ذلك الحق ولكن إصرار الدول الكبرى حال دون ذلك، وهذا يعد مؤشراً سلبياً على نية تلك الدول مستقبلاً، وهذا ما حدث ويحدث حالياً.

وأخيراً عقد الاجتماع الأخير في الخامس والعشرين من يونيه لأجل التصويت على ما تم الاتفاق عليه، حيث جرى التصويت بالوقوف فرداً فرداً، وفي اليوم التالي جرى التوقيع على الميثاق وكان مندوب الصين أول الموقعين(*)، وفي الرابع والعشرين من أكتوبر سنة 1945م تم الإعلان رسمياً عن تأسيس هيئة الأمم المتحدة (**).

بعد هذا العرض التاريخي لتلك الجهود والمؤتمرات لابد من تسليط الضوء ولو قليلاً على الأهداف والمبادئ التي تضمنها ذلك الميثاق والذي يحتوي على مائة وأحد عشر مادة، الذي يهمنا في الموضوع بشكل

---

*- قال الرئيس الأمريكي (ترومان) بالخصوص في حفل التوقيع (... إذا فشلنا في استخدام هذا الميثاق، فإنها ستكون خيانة لكل من قضى في سبيل أن نجتمع هنا أحرار آمنين لصياغته، وإذا سعينا لاستغلاله أنانياً، فإننا نقترف ذنب الخيانة جميعاً).

** - بلغ عدد موظفي الأمم المتحدة نحو 22000 من حوالي 39 دولة وبلغ مجموع إيراداتها من الطوابع التي تصدرها حوالي 10 ملايين دولار.

أساسي هو هل نجحت الأمم المتحدة في تحقيق تلك المبادئ والأهداف أم هي مجرد وسيلة لجلب الدول للتوقيع عن تلك المبادئ والأهداف؟ وهل تطابقت الأقوال مع الأفعال أم أن الأمم المتحدة ما هي إلاّ ستار قانوني للدول الكبرى تفعل من خلاله ما تشاء؟ ولكي لا نتهم بالتسرع علينا دراسة تلك المبادئ والأهداف.

**أولاً– المبادئ**

لقد تضمنت ديباجة الميثاق ونصوصه جملة من المبادئ التي يتعين على الدول الأعضاء الالتزام بها واحترامها؛ لأنّها تعتبر الأساس الأول لتحقيق الأهداف، وقد حددت المادة الثانية من الميثاق تلك المبادئ(***).

- **المساواة في السيادة بين الدول كبيرها وصغيرها:** وهذا يعني أنّ كل دولة عضو تتمتع بالحقوق التي تشمل ممارسة سيادتها فوق أرضها براً وبحراً وجواً واحترام استقلالها.
- **تنفيذ الالتزامات الدولية:** وهذا يعني الالتزام بما وقع عليه الأعضاء لتنفيذ أي التزامات تقع عليهم مستقبلاً طبقاً لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات والقرارات الدولية.
- **تسوية المنازعات الدولية بالطرق والوسائل السلمية:** نصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق بأنّه على جميع الدول الأعضاء فض منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية(*)، وهذا يعني عدم اللجوء إلى القوة أو التلويح باستخدامها لحل المنازعات، وهذا ما تم تجاهله في الفصل السابع، حيث أعطى الميثاق الصلاحية باستخدام القوة وهذا ما استغلته الدول الكبرى المهيمنة على مجلس الأمن لتحقيق مصالحها تحت حجج وذرائع مختلفة.
- **معاونة الدول الأعضاء للأمم المتحدة في الأعمال التي تقوم بها:** وذلك لإعطاء المنظمة الصيغة الشرعية الدولية في أي عمل تقوم به بتقديم كافة الوسائل المادية والإعلامية والقانونية والذي من شأنه الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- **حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية:** وهذا يعني منع استخدام القوة بجميع أنواعها بل يجب أن تسود المحبة والتعاون في تلك العلاقات وهذا ما أكدته المادة (2) الفقرة (4) من الميثاق.
- **عدم تدخل الأمم المتحدة (الدول الأعضاء) في المسائل الداخلية للدول:** لأنَّ تلك الشؤون الداخلية للدول شيء خاص ومرتبط بسيادة تلك الدول(**)، حيث نصت المادة إحدى وخمسين من الميثاق على ذلك.

---

***- تضمنت المادة الثانية من الميثاق عدد 7 فقرات كلها تتفق على عدم التدخل في الشأن الداخلي لأي دولة عضواً.
*- حددت المادة 330 الفقرة 1 تلك الطرق على أي نزاع منها (المفاوضة ـ التحقيق ـ الوساطة ـ التوثيق ـ التحكيم...).
**- نصت المادة (51) من الميثاق: (... إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد الأعضاء، يتخذ مجلس الأمن من التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى سلطته المستمدة من الميثاق...).

- **التزام الدول غير الأعضاء في المنظمة بالعمل وفقاً لمبادئها:** حيث أشارت المادة الثانية الفقرة السادسة على ذلك، وبما أنّ أغلب دول العالم أصبحت أعضاء في المنظمة فلم تعد المادة ذات أهمية.

**ثانياً:الأهداف**

لقد كان الغرض من تأسيس المنظمة، هو من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها عبر أجهزتها المختلفة:

- **حفظ السلم والأمن الدوليين:** نصت المادة الأولى من الميثاق على أنّ مقاصد الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحقيق ذلك.
- **تنمية العلاقات الودية بين الدول:** وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من الميثاق الفقرة الثانية وهو تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء والغير أعضاء على أساس الاحترام.
- **تحقيق التعاون لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية:** وهذا يعني أنّ دور الأمم المتحدة لا يقف عند الجانب السياسي بل يشمل كافة المجالات الأخرى(*).
- **اعتبار الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق أعمال الدول:** الهدف من ذلك حث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على عدم القيام بأعمال تتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وضرورة التنسيق معها.

وبعد استعراض تلك المبادئ والأهداف التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها والتي تعتبر الأساس الذي بني عليه الميثاق.

**هل نجحت الأمم المتحدة في تحقيق تلك المبادئ والأهداف؟**

إنّ المتتبع لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها والواقع الذي يعيشه العالم حالياً بين ما هو مأمول والواقع، فكلمة المساواة والتي يفترض أن تشمل المساواة في الحقوق والواجبات انحصرت إلاّ في حق العضوية والمشاركة وزيادة عدد الأعضاء، أمّا المساواة فهي تعني اكتساب العضوية والمشاركة في اتخاذ القرار والحق في النقاش واحترام كافة الآراء بغض النظر عن حجم الدولة فقط، ولابد من إشارة بسيطة في هذا الجانب وهي استثناء الكيان الإسرائيلي، حيث لا تنطبق عليه هذه القاعدة باعتباره كيان مصطنع من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن وصاحبة (الفيتو)، أمّا بخصوص تنفيذ ما يتخذ من قرارات بحسن النية فالواقع مخالف للطموح؛ لأنّ هناك نوايا خفية من تأسيس هذه المنظمة وهذا الشيء يتوافق مع تصريح أحد الساسة البريطانيين إبّان تأسيس جامعة الدول العربية، حيث قال عبارته المشهورة (اجمع واحكم).

*- نص المادة 1 الفقرة 3 (حددت مجالات التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي واحترام حقوق الإنسان...).

إلاّ أنّه مع مرور الزمن ظهر هناك معياران لتنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة الأممية: **المعيار الأول**: فهو يجبر الدول الصغرى على القبول والسمع والطاعة، وأمّا **المعيار الثاني**: فهو الذي تحركه لعبة المصالح والانتماءات الأيديولوجية ولنا في الصراع العربي الإسرائيلي خير مثال، كذلك فإنّ الدول الكبرى لا يمكن أن تلتزم بأي قرار فهي حرة في ذلك والذي وضع الميثاق هي الدول نفسها التي لا تلتزم بتنفيذه(*).

إنّ الهدف الأساسي والأول لكل أمم الأرض ألاّ يعود العالم إلى الصراعات والحروب الإقليمية والعالمية، فيكفي العالم ما لاقاه من خسائر بشرية ومادية، وبالتالي نجد أنّ الميثاق قد ركز في أكثر مواده على ضرورة عدم اللجوء إلى القوة لحل أي نزاع، بل حث على اتباع البدائل والتي حددها الميثاق مثل المفاوضة والتحقيق والتوثيق والتحكيم عن طريق محكمة العدل الدولية التي تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، ولكن إذا ما نظرنا للواقع الحالي فإنّ أغلب الصراعات قد استخدمت في حلها القوة، وهذا فتح المجال أمام الدول الكبرى لتغذية تلك الصراعات حتى تعطي لنفسها مبرراً للتدخل، وغالباً ما كانت تلك التدخلات بعيدة عن الأمم المتحدة أو يكون تدخلاً متأخراً.

فمنذ نشأة المنظمة الأممية عام 1945م تفجر في العالم أكثر من مائة حرب وصراع [مجموعة مؤلفين، 1995: ص141]؛ لأنّ الأمم المتحدة بقيت بعيدة عن التدخل وممارسة دورها الطبيعي خاصةً بعد انقسام العالم من جديد إلى معسكرين شرقي شيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي سابقاً وغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (رأس مالي)، وظهور مصطلح سياسي جديد تبنته أمريكا وهو ما أعلن عنه الرئيس الأمريكي روزفلت والذي يعرف بسياسة ملأ الفراغ من الشرق الأوسط، تلى ذلك دخول العالم فيما يعرف بالحرب الباردة وهذه التحولات لم تكن محسوبة عند ما يسمى بالمنظمة، وبالتالي ظهور العالم بهذه الصورة الجديدة أدخل العالم في ديمومة الصراعات من جديد وقلل بالتالي دور المنظمة، إضافةً إلى ذلك ظهور مصطلح سياسي جديد مرتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان، هذه الأشياء جعل لبعض الدول الكبرى تعطي لنفسها حق التدخل(**) [المصري، (د.ت): ص361].

فأي دولة من الدول الصغرى لا تدين بالولاء والتبعية لتلك الدول وخاصة أمريكا تنعت بأنّها دولة إمّا إرهابية أو مارقة، وبالتالي يجب معاقبتها عن طريق مجلس الأمن الذي يخضع بالطبع إلى الدول الكبرى.

أمّا بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تم اتخاذ العشرات من القرارات ولم ينفذ منها إلا القليل جداً بسبب هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن، وكذلك لأنّها جزء من ذلك الصراع واستخدام أمريكا لحق النقض(*)، بل نجد أمريكا تتلاعب بقرارات الأمم المتحدة، فنجدها تمارس الضغوطات على بعض الدول من أجل

---

*- نصت الفقرة 1 من المادة 2: (تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضاءها) وهذه إشارة إلى عدم وجود دول كبرى ودول صغرى في العضوية.

**- على سبيل المثال التدخلات الأمريكية المباشرة، التدخل المباشر في لاوس 1964 وفي فيتنام 1970 والدومنيكان 1965م، وساهمت في انقلابات مباشرة جنوب فيتنام 1966 والبرازيل 1964م وفي الفلبين 1972م. ودعمت حروب أهلية في لاوس 1973 -1975م وكمبوديا 1970-1975م والكونغو 1960م وفي إيران 1978م، ... إلخ.

*- استخدمت أمريكا حق النقض من سنة 1970 – 1988م أكثر من 90 مرة 70 منها ضد الشعب الفلسطيني واللبناني.

تمرير أو عرقلة أي قرار [مجموعة مؤلفين، 1995: ص235]، فمثلاً في قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة والذي يحمل رقم 181 فقد بذلت أمريكا جهداً كبيراً من أجل استصداره فمارست ضغوطاً سياسية واقتصادية ضد وفود كلا من غواتيمالا، ليبيريا، سينام والفلبين من أجل التصويت لصالح القرار، وقد اعترف رئيس الولايات المتحدة (ترومان) بذلك [أبو الحسن، 1990: ص65]،إلى غير ذلك من التدخلات مثل القرار رقم 242 والقرار 338 وحصار العراق وحصار ليبيا والتدخل في لبنان إلى غير ذلك كله يعتبر قانونياً مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما أكدته المادة الثانية الفقرة الرابعة من الميثاق: (إنه يمتنع الأعضاء في الهيئة عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في علاقاتهم).

وقد خالفت الدول الكبرى هذه الفقرة وأعطت لنفسها حق التدخل تحت حجة المصالح الإستراتيجية، وبالتالي تتكشف الحقائق من أن الدول الكبرى لم تكن غايتها الحفاظ على السلم والأمن ومنع التدخلات كما تدعي، بل كان هدفها هو حماية مصالحها في العالم لفترة ما بعد الحرب، فاستخدمت كل الوسائل من حصار وتلويح باستخدام القوة ومنع المساعدات، بل استعملت شماعة الإرهاب ومحاربته لتبرير تدخلها مرة تحت حجة محاربة الشيوعية مثل ما حدث في الأزمة الكوبية وحرب فيتنام [دروزيل، 1987، ص27]، ومرة تحت حجة محاربة الإرهاب مثل ما حدث مع العراق، والأمثلة كبيرة لا يسع مجال البحث لذكرها. لقد أصبح التدخل في الشأن الداخلي لبعض الدول من الأمور الاعتيادية والتدخل في تنصيب أنظمة وإسقاط أنظمة كل ذلك يتم تحت مرأى ومسمع الأمم المتحدة، فالجمعية العامة التي تمثل كل دول العالم قد تصدر قرار شجب أو إدانة.

وحتى إن أصدرت غير ذلك فإن قراراتها غير ملزمة؛ لأنّ القرارات في مجلس الأمن أمّا قرارات الجمعية العامة فهي مجرد توصيات(**)، فعندما قتل ممثل الأمم المتحدة في فلسطين (برنادوت) من قبل الصهاينة لم تصدر الأمم المتحدة أي قرار بل اكتفت بإصدار شجب وإدانة بحق العصابات الصهيونية، كذلك لا يفوتنا في هذا الجانب أن نشير إلى انهيار الاتحاد السوفييتي (الكتلة الشيوعية)، وبالتالي أصبح في العالم الآن قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة والتي تعمل من خلال هذه الوضعية على فرض رؤيتها على العالم بمختلف الطرق وأن تصبح هي زعيمة العالم(*).

**سياسات الدول الكبرى وأثرها على مستقبل المنظمة:**

من المفترض على الدول الكبرى والمؤسسة للمنظمة أن تكون أكثر وعياً ومسؤولية في دعم الأمم المتحدة حتى تكون المنظمة أكثر قوة في تحقيق أهدافها، لكن الواقع يقول غير ذلك لو رجعنا إلى الوراء قليلاً وطرحنا سؤال: لماذا هذا التخبط الذي تعيشه الأمم المتحدة؟ إنّ الإجابة على هذا السؤال ربما تبدو سهلة، فالدول الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية هي دول الحلفاء رأت أنه من الضروري جني ثمار ذلك الانتصار، فرفعت

---

**- أشارت المادة 12 فقرة 1: (عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف فالوظائف التي رسمت في الميثاق فليس للجمعية العامة أن تقدم أي توجيه في شأن أو موقف إلا إذا طلب مجلس الأمن منها ذلك).

*- قال الرئيس الأمريكي في أحد خطابته (... نحن أمريكيون ... وكوننا أمريكيين نعرف أنه يتوجب علينا الخروج أحياناً من الظلم وقبول المسؤولية الملقاة على عاتقنا بقيادة العالم).

شعار الأمن والسلم وضرورة الحفاظ عليهم والذي يعني الحفاظ على مكاسب الحرب؛ لأنّ تلك الدول سوف تصبح لها مصالح خصوصاً مع تقدمها العلمي والاقتصادي وزيادة عدد سكانها مستقبلاً يرافق ذلك التقدم في المجال العسكري، وبالتالي يجب حماية تلك المصالح خصوصاً في مناطق الطاقة، لذلك لابد من وجود أداة يتم من خلالها التعامل مع الأوضاع الجديدة.

إنَّ أغلب المؤتمرات ابتداء من عصبة الأمم مروراً بمؤتمر طهران ويالطا وسان فرانسيسكو شاركت فيها تلك الدول التي أصبحت فيما بعد أعضاء دائمين في مجلس الأمن ولها حق النقض، فادعت تلك الدول بعجز منظمة عصبة الأمم ولم تعد قادرة على تحقيق الطموحات خصوصاً بعد تزايد الدول المستقلة [شبكة المعلومات الدولية]؛ لذلك رأت ضرورة البحث عن آلية جديدة توهم بها العالم أنّها أكثر شمولية من سابقتها فبدأت في رفع شعارات السلم والأمن الدوليين وضرورة المحافظة عليهما مستغلة خوف الدول الصغرى على مستقبلها السياسي، وخوفاً كذلك من اندلاع أي حرب جديدة، فبدأت تلك الدول بالخطوة الأولى لخرق الميثاق وتمثلت في انقسام العالم من جديد إلى محورين، الحلف الأطلسي بقيادة أمريكا ومن يتبعها والحلف المقابل هو حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقاً ومن يدور في فلكه، على الرغم من أنّ ميثاق المنظمة لم يشر إلى منع قيام الأحلاف بصورة مباشرة لكن هذه الأحلاف سوف تكون لها أغراض عسكرية وسوف تستخدم في التهديد والحصار والتدخل بلا شك، ورفعت الشعارات وخلقت الحجج في تلك الفترة لإيهام الرأي العام الدولي مثل محاربة المد الشيوعي ومنعه من التمدد غرباً، وبالعكس الطرف الآخر برر ذلك بمنع الرأسمالية ومنعها من التمدد شرقاً، ومن أجل ذلك شكلت القوات وكدست الأسلحة وشغلت مصانعها من جديد ورصدت الميزانيات، وهذا يخالف ما جاء في المادة (1) فقرة 1 والفقرة 4 المادة (2)، وبالتالي أصبح لزاماً على أغلب الدول الصغرى الانضمام إلى إحداهما لحماية نفسها، ثم جاءت الخطوة الثانية والتي لا تقل خطورة عن سابقتها والمتمثلة في سياسة ملأ الفراغ في الشرق الأوسط والذي عبر عنها الرئيس الأمريكي أيزنهاور سنة 1957م [رفعت، 1964: ص376]، وتتلخص تلك الدعوة إلى حث دول المنطقة التي تحتاج إلى مساعدات اقتصادية أو عسكرية بضرورة طلبها فوراً من الولايات المتحدة الأمريكية.

إنَّ المتتبع للسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية يدرك جيداً أنّ أمريكا بدأت تعد نفسها لكي تحل محل الدول الاستعمارية القديمة (فرنسا وبريطانيا) تحت حجة تقديم المساعدة لمن يطلبها، ثم جاءت خطوة أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها بل تعد خرقاً واضحاً وصريحاً لميثاق المنظمة الذي لم يجف حبره بعد، جاءت الخطوة التالية من دولتين من المؤسسين للمنظمة ودائمتي العضوية في مجلس الأمن هما فرنسا وبريطانيا في أكتوبر سنة 1956م، حيث قامتا بالاعتداء على مصر بالتنسيق مع الكيان الإسرائيلي تحت حجة تأمين الملاحة في قناة السويس، وهذا العدوان يعتبر خرقاً صريحا للميثاق في مادته (2) فقرة 4(*)، فالعدوان وقع على دولة مستقلة ذات

*- نص الفقرة 4 المادة (2): (يمتنع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة...).

سيادة وعضواً في الأمم المتحدة، وعندما حاولت الجمعية العامة إدانة ذلك العدوان استخدمت بريطانيا وحليفتها فرنسا حق النقض، وبالتالي لم يتم اعتماده وبدلاً منه تم الالتفاف على الميثاق في مادته الثانية، وبدلاً من ذلك تم اعتماد مقترح كندي ينص على تكليف قوة من الشرطة للمراقبة تحل محل القوات المعتدية، وبالتالي حققت الدول المعتدية ما أرادته من ذلك العدوان وهو الإبقاء على القناة مفتوحة [يحيى، 1998: ص601]، كذلك الحال في حرب فيتنام لم تتدخل الأمم المتحدة بسرعة؛ لأنّ دولتين من دول العدوان وأطراف المشكلة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وهما روسيا وأمريكا لم يعطوا الفرصة للأمم المتحدة بالتدخل.

إنَّ الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة أصبحت لا تحترم الميثاق، بل إنّ حق النقض جعل منها شرطية العالم، فالعديد من التدخلات تمت بدون أي قرار ويجيز ذلك، فتنوعت تلك التدخلات من تدخل مباشر إلى دعم بعض الانقلابات العسكرية أو مشاركة في حروب داخلية ولا يسع مجال البحث لسردها جميعاً.

وهذه السياسة مخالفة لميثاق الأمم المتحدة في أغلب مواده(*)، أيضاً جرى التلاعب ببعض القرارات الأممية وتفسير بعضٍ منها لمصلحة تلك الدول، فمثلاً في شهر فبراير سنة 1991م وتحديداً في (عاصفة الصحراء) في أزمة العراق والكويت، اعتمد مجلس الأمن مشروع فرنسي بلجيكي والذي أصبح قراراً فيما بعد يحمل رقم (188) 1999م، والذي كان ملخصه إدانة الحكومة العراقية، فبالرغم من قبول الحكومة العراقية للقرار، فقد تم في هذا الخصوص إرسال (صدر الدين آغا خان) مندوباً للأمم المتحدة من أجل التنسيق لبرنامج إنساني، وبالتالي كان الهدف هو الحيلولة دون إنشاء منطقة آمنة وبالتالي استدعاء قوات دولية، وبالمقابل في اليوم التالي قامت الولايات المتحدة من نفسها بإبلاغ العراق بانتشار منطقة حضر جوي شمال خط (36)، وبعد ذلك دخلت قوات من عدة دول منها إلى جانب أمريكا كلاً من بريطانيا، فرنسا، هولندا، إيطاليا، إسبانيا وأستراليا إلى شمال العراق وهذه الخطوة تمت بدون تفويض دولي، وبالتالي خرق واضح للميثاق الأممي ولأغراضٍ باتت مكشوفة، فقد عبر عن ذلك وزير خارجية بريطانيا (دوغلاس هيرد) عندما قال (إن التدخل المسلح ضد الطيران العراقي لا يغطى بقرار من الأمم المتحدة فالقرار رقم (688) 1991م يطالب بوقف القمع الداخلي في العراق، ولكنه لم يسمح باللجوء إلى القوة...).

إنَّ هذه التصرفات من قبل الدول الكبرى ودائمة العضوية تدل دلالة واضحة على أنّها لا تحترم ما وقعت عليه في الميثاق ولا تحترم سيادة الدول، والتي كثيراً ما كانت تسوق بأنّها راعية للسلام في الوقت التي تعمل عكس ما تقول، فمن تأسيس الأحلاف إلى الحرب الباردة إلى سياسة ملء الفراغ، أصبحت تلك الدول تبحث عن مبررات للتدخل في شؤون الدول الأخرى، فأصبح الآن التدخل يتم تحت مسميات ومبررات جديدة، فمن الديمقراطية ونشرها في العالم إلى حقوق الإنسان إلى حماية الأقليات وأخيراً محاربة الإرهاب حتى أصبح العالم لا يفرق بين من هو إرهابي ومن هو مقاوم.

---

*- تمتلك الولايات المتحدة خارج حدودها حوالي 225 قاعدة بين برية وجوية وبحرية، يعمل بها حوالي نصف مليون جندي، إضافةً إلى تشكيل قوة موازية لقوات حفظ السلام الأممية وهي قوات التدخل السريع.

إنَّ هذه التصرفات ما كانت لتحدث لولا استحواذ تلك الدول على صياغة ميثاق يتماشى مع أهدافها ومصالحها وخصوصاً حق النقض (الفيتو) مصحوباً بعضوية دائمة في مجلس الأمن دون باقي الأعضاء، وهذا مخالف للمنطق، فكيف بميثاق يدعو إلى المساواة بين الدول في العضوية ومن جهة ثانية يعطي لخمسة دول كبرى ذات ماضٍ استعماري ميزة خاصة وهي امتلاك حق النقض، وبالتالي تستطيع تلك الدول أن تنصب نفسها شرطي العالم [مجموعة مؤلفين، 1995: ص65]، وبالتالي فإنّ أي قرار يصدره مجلس الأمن ما هو إلاّ انعكاس لإرادة الدول الخمس دائمة العضوية، وبالطبع فإن مجلس الأمن المكون من عشرة دول غير دائمة العضوية مع الخمس الدائمين يعتمد القرار الذي يصوت عليه على الأقل تسعة أعضاء من أصل خمسة عشر، ولكن الأعضاء الدائمين يملكون حق النقض الذي يسمح بإفشال أي قرار.

والسؤال الذي قد يطرحه البعض هو أي شرعية يستند إليها الأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن؟ ولماذا تم استبعاد دول كبرى وقوية مثل ألمانيا أو الهند أو اليابان؟ إذاً لابد من الرجوع إلى فترة التأسيس وكيف أنّ تلك الدول حاولت منذ البداية إبعاد الدول المعادية في الحرب، بل الانتقام منها بجعلها دول تابعة توافق على القرار الذي يصدره الكبار عبر مجلس الأمن، وإذا كانت النية سليمة فلماذا لا يتم مراعاة التوزيع الجغرافي العادل في عضوية مجلس الأمن؟ أي يكون لكل قارة مثلاً مندوب عندما طرحت الجمعية العامة مشروع بزيادة عدد الأعضاء الغير دائمين من 10 إلى 16 عارضت الدول الدائمة ذلك بحجة السرعة في اتخاذ القرار [مجموعة مؤلفين، 1995، ص66]، وبالتالي فإنَّ وظيفة الدول الصغرى وغير دائمة العضوية هي لإكمال الصورة ومن ثم القبول بما تمليه الدول دائمة العضوية(*)، ممّا تسبب في تدمر بعض الأعضاء، حيث عبروا عن ذلك في أكثر من مناسبة بأنَّ الأعضاء الغير دائمين لا يستطيعون وحدهم تكوين أكثرية تتمكن من اتخاذ القرار إلا في حالتين: إمَّا أنَّ قرارات مجلس الأمن يجب أن تتخذ بأكثرية تسعة أعضاء ومن بينها صوت كل عضو من الأعضاء الدائمين، أو امتناعهم عن التصويت فقط لا يعتبر نقضاً ولا يعترض على اعتماد القرار، وبالمقابل فإنّ الأعضاء غير الدائمين لا يستطيعون إفشال أي مبادرة من قبل الخمسة الكبار إلاّ إذا اتحدوا بسبعة ضد مشروع القرار، وبالتالي فإنّه من أجل تكوين أكثرية تتمكن من اتخاذ القرار إلاّ بإحدى الطريقتين: إمّا الاعتماد على امتناع الخمسة الدائمين على التصويت – وهو أمر صعب– أو التحالف بين سبعة أعضاء غير دائمين لإسقاط الاقتراح المقدم من قبل الأعضاء الدائمين. إنَّ هذا السياق مخالف لآلية اتخاذ القرار في الجمعية العامة، فإصدار القرار يعتمد على الأكثرية وهذا سبيل اتخاذ القرار من ناحية ولكن لم يتم احترام تلك القرارات أحياناً.

إنَّ العجز الذي تعيشه المنظمة يرجع في بعض جوانبه إلى خلافات أيديولوجية بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فالأعضاء الدائمون كثيراً ما كانوا يتصادمون في إطار الحرب الباردة لقد حاولت الولايات المتحدة دائماً من أجل تحقيق مصالحها الالتفاف على الميثاق، ففي سنة 1951م اقترحت على الجمعية العامة نظاماً بديلاً بتأسيس قوة عسكرية مهمتها الدفاع عن أي دولة غربية قد تتعرض إلى الهجوم من قبل أحد الدول

*- عبر عن ذلك مندوب نيجيريا بقوله: (نريد أن نكون جزء من عملية القرار ولا نريد أن نكون مدعوين إلى طاولة السيد).

الاشتراكية، وبالتالي فإنَّ الدولة الغربية سوف تجد أكثرية يساندونها إذا جرى التصويت على ذلك [مجموعة مؤلفين، 1995: ص86].

إنَّ تدخل الدول الكبرى في عمل الأمم المتحدة قد أثر على صورة ومكانة المنظمة بين شعوب العالم، وأنَّ سياسة التهديد والحصار أصبحت تمارس خارج الميثاق، وبالتالي جعل الكثير من الدول تنأى بمشاكلها وخلافاتها بعيدة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن خصوصاً مع افتقار المنظمة لأداة مراقبة عمل مجلس الأمن.

**الخاتمة**

تم تأسيس هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1945م في ظروف سياسية صعبة يعيشها العالم في تلك الفترة، فالحرب العالمية الثانية لا زالت مشتعلة ومعظم الدول تتابع تطورات الحرب وما سوف ينتج عنها، وبالتالي بدأت الدول الكبرى (الحلفاء) في التفكير لمرحلة ما بعد الحرب خصوصاً وأنّها بدأت تدرك أنَّ ميزان القوة لصالحها، فبدأت برفع شعارات مطلوبة في تلك الفترة مثل السلام والأمن والتعايش السلمي لتأسيس منظمة دولية جديدة تستطيع من خلالها التحرك والتحكم في العالم والحفاظ على مصالحها، فبدأت بطرح عدة مشاريع وعقد العديد من الاجتماعات من أجل وضع مشروع يكون مقبول من باقي الدول ويكون لها الدور الأكبر في استخدامه مستقبلاً من خلال التشكيك في قدرة عصبة الأمم على حل المشاكل والحفاظ على السلم العالمي، وبالتالي بدأ البحث عن منظمة بديلة لها وقد استطاعت تحقيق ذلك من خلال الأمم المتحدة.

حيث اشتركت تلك الدول في وضع مشروع ميثاق يعطيها مساحة واسعة للتحرك والتحكم في خيوط اللعبة السياسية الدولية من خلال استحواذها على بعض الميزات من ذلك الميثاق، وهي العضوية الدائمة في مجلس الأمن وإعطاء نفسها ما يسمى بحق النقض الذي جعلته سيفاً مسلطاً على رقاب الدول الأخرى، وهذا ما نجحت فيه من خلال جعل كل الدول سوى المؤسسة أو المنظمة فيما بعد توقع على ميثاق لم تشارك في صياغته، وبالتالي أصبحت الدول الكبرى المؤسسة للمنظمة تتصرف حسب أهوائها ومصالحها، فالحروب زادت وتيرتها والمنازعات والتدخل في شؤون الدول الصغرى أصبحت هي السمة السائدة في العالم اليوم، عالم لا يعترف إلاّ بالأقوياء فقط، بل تعدّى الأمر إلى سياسة الحصار وتجويع الشعوب واستعراض القوة من الأمور الاعتيادية التي تحدث تحت مرأى ومسمع الأمم المتحدة التي تجد نفسها عاجزة عن فعل أي شيء، وإن تحركت فهي بإيعاز من أعضاء مجلس الأمن ربما لوجود خطر يهدد مصالح تلك الدول، فعدم احترام الميثاق من قبل الدول المؤسسة (الكبرى) وأحياناً تجاهله أو تفسيره حسب مصالحهم كل ذلك شل من دور المنظمة الأممية.

ومن خلال هذا البحث اتضحت لنا بعض الحقائق الواجب الوقوف عندها ومنها:

- **أولاً–** إنَّ الدول الكبرى المؤسسة للمنظمة رأت في عصبة الأمم منظمة لا تحقق مصالحها، وبالتالي لابد من البحث عن منظمة بديلة تكون كلمة الحل والربط لها دون سواها، وهذا ما جعلها تخص نفسها بحق النقض دون سواها.

- **ثانياً–** إنَّ حوالي ثلثي الأعضاء لم يشاركوا في صياغة وكتابة مشروع الميثاق، بل وجدوه جاهزاً ومعداً من قبل الدول الكبرى.
- **ثالثاً–** إنَّ امتلاك الدول الكبرى لحق النقض جعل الأمم المتحدة عاجزة أمام الأزمات الدولية، وخاصةً في الصراع العربي الإسرائيلي وغيره.
- **رابعاً–** انقسام العالم إلى معسكرين وتأسيس الأحلاف العسكرية أثر على عمل المنظمة بشكلٍ كبيرٍ جداً؛ لأنَّ الأحلاف أصبحت أجسام موازية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- **خامساً–** تهديد الدول الكبرى وخاصة أمريكا لبعض المنظمات الدولية المتفرعة عن الأمم المتحدة بوقف الدعم المالي عنها في حال اتخاذها أي قرار يخالف الرؤية الأمريكية أضعف من سلطة تلك المنظمات.
- **سادساً–** سياسة التهديد التي تمارسها بعض الدول الكبرى في حق الدول الصغرى في عمليات التصويت سواء بالقوة أو قطع المساعدات أجبر بعض الدول أن تصوت على قرارات هي ليست مقتنعة بها مثل ما جرى في التصويت على القرار رقم (181) الخاص بتقسيم فلسطين.
- **سابعاً–** استخدام الأمم المتحدة من قبل الدول الكبرى أداة للتدخل في شؤون الدول الصغرى تحت حجج عدة مثل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب.
- **ثامناً–** تعمد الدول المؤسسة للمنظمة على عدم تطبيق فقرة (1) مادة (47) من الميثاق التي تؤكد على تشكيل هيئة قانونية تكون مهمتها مراقبة عمل مجلس الأمن ومساعدته.
- **تاسعاً–** إجبار الدول الصغرى على القبول بما يصدر من قرارات من مجلس الأمن وترك عملية القبول أو الرفض للدول الكبرى دائمة العضوية، وبالتالي أي قرار يصدر ما هو إلا انعكاس لإرادة الأعضاء الدائمين.
- **عاشراً–** منعاً لتعديل الميثاق الحالي اشترطت المادة (108) ضرورة إصدار قرار بذلك بموافقة ثلثي الجمعية العامة ومن بينهم الأعضاء الدائمين، وهذا أمر صعب التحقيق.
- **حادي عشر–** عدم وجود تنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة في أغلب الأحيان.

وأخيراً ومن خلال ما سبق يتأكد للجميع أنَّ الدول الكبرى سعت منذ البداية إلى إنشاء منظمة يكون لتلك الدول الدور الأكبر من خلال استخدامها لتحقيق مصالحها من خلال التحكم في المنظمة وتوجيهها كيف تشاء عبر مجلس الأمن بالتهديد والحصار على الدول، أو من خلال قطع الدعم المالي على منظماتها التابعة لها، كل تلك التصرفات عطلت دور الأمم المتحدة وجعلتها رهينة لسياسات تلك الدول، وبالتالي كشفت تلك الدول عن وجهها الحقيقي من وراء تأسيس الأمم المتحدة.

إنَّ الدول لا تزال تستخدم القوة وتلوح باستخدامها وتتدخل في شؤون الدول الأخرى وزيادة سباق التسلح وتشكيل تحالفات عسكرية وجر الدول الصغرى للانضمام إليها كل ذلك يؤكد لنا أن الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية أصبحت تمارس فرض سيادتها وسيطرتها على العالم من خلال الأمم المتحدة.

**المصادر والمراجع**

1. د. عبد السلام صالح عرفة، **المنظمات الدولية والإقليمية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط (1) 1993م.
2. مجموعة مؤلفين، **الأمم المتحدة الشرعية الجائرة**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ط (1) 1995م.
3. د. ميلاد المقرحي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط (1) 1991م.
4. محمد رفعت، **التوجه السياسي للفكرة العربية الحديثة**، دار المعارف، مصر، 1964م.
5. علي أبو الحسن، **فلسطين العربية في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية**، دار الحكمة ، بيروت لبنان، ط (1) 1990م.
6. محمد المصري، **الإرهاب الإمبريالي**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط (1) عدد (6) 1982م.
7. د. محمد اللافي، **نظرات في أحكام الحرب والسلم**، طرابلس- ليبيا ، ط(1) 1989م.
8. محمد حافظ غانم، المنظمات الدولية، القاهرة، 1958م.
9. د. سالم حسين البرناوي، القضية الفلسطينية دراسة سياسية وثائقية، جامعة قاريونس، بنغازي، ط (1) 1999م.
10. هنري لورانس، **اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط (2).
11. ج. ب. دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي**، دار الفكر، دمشق سوريا، ط (1) 1987م.
12. د. علي أبو الحسن، **دور بريطانيا في تهويد فلسطين أقذر دور في التاريخ**، دار الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط (2) 2001م.

13.تم الاطلاع عليه في **2019/8/10**م. رابط

الموقع: www.un.org.sections.1945.san.francisco.conference.

14.تم الاطلاع عليه في **2019/8/10**م. رابط

الموقع: www.un.org.sections.1944.1945.dumbarton.oaks.and.malta